المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تحليل سياسات | 25 أيار/ مايو، 2023

نحو التعاون الاقتصادي والتكامل بين الفلسطينيين على طرفي "الخط الأخضر"

نحو التعاون الاقتصادي والتكامل بين الفلسطينيين على طرفي "الخط الأخضر"

سلسلة: تحليل سياسات

25 أيار/ مايو، 2023

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) © 2023

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) هو مؤسسة وطنية فلسطينية مستقلة غير ربحية للبحوث التطبيقية ذات النوعية المتميزة في مجال القضايا والسياسات الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية، وقد تم تأسيسه في أيار 1994. يتميز المعهد، الذي مضى على تأسيسه 27 عاماً، قام خلالها بإصدار أكثر من ثلاثمائة دراسة عدا الدوريات، بالتزامه بالاستقلالية والحياد الأكاديمي وسعيه الدؤوب للارتقاء بجودة البحث والتحليل الاقتصادي، وبدوره المتنامي في التنمية الاقتصادية في فلسطين.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

شارع معين بسيسو، الماصيون

ص. ب: 19111

رام الله، فلسطين

هاتف: 22987053 970 +

www.mas.ps

المحتويات

مقدمة: حقائق تستدعي إعادة التفكير 1

فرص للتعاون أم التكامل؟ 2

التوصيات السياساتية 4

دور الحكومة الفلسطينية 4

أولاً: دعم قنوات التكامل الاقتصادي بين الفلسطينيين وتشجيعها على طرفي الخط الأخضر 4

ثانيًا: تحسين البيئة الاستثمارية وإجراء تعديلات على القوانين الاستثمارية الحالية 5

ثالثًا: الاستثمار في البنية التحتية وتخصيص الأراضي والحيز العام الملائم لتطوير المصالح الفلسطينية المشتركة 5

رابعًا: تطوير منظومة القوانين الفلسطينية المتعلقة بحل النزاعات 6

خامسًا: تطوير قاعدة بيانات مشتركة حول الفرص الاستثمارية المتاحة 6

دور الجهات العربية الفاعلة داخل الخط الأخضر 7

دور السلطات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني على طرفي الخط الأخضر 8

دور القطاع الخاص في الضفة الغربية وفي البلدات العربية في إسرائيل 9

خلاصة 9

مقدمة: حقائق تستدعي إعادة التفكير

أوضحت الدراسة التي أعدّها معهد ماس، بدعم من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات تحت عنوان «آفاق التعاون الاقتصادي والتكامل الفلسطيني على طرفي الخط الأخضر»، واقع السياسات الإسرائيلية الممنهجة وحقيقتها لإحباط النمو والتنمية لكل من طرفيَ اقتصاد الخط الأخضر. نجحت هذه السياسة في إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالإسرائيلي وألزمته بالارتهان القسري خلال العقود الماضية. بمعنى أنها منعت تطور القطاعات الحيوية الاقتصادية الفلسطينية (لكلا الطرفين) في مجال الزراعة والصناعة والاستثمار بالتحديد، وقيّدت التجارة ووضعتها في مسار يخدم المصالح الإسرائيلية، مع ملاحظة تنامي الفجوة في الدخل وفي كافة المؤشرات الاقتصادية بين الاقتصاد الإسرائيلي والفلسطيني. تسقط جميع نظريات الاندماج الاقتصادي الليبرالي عندما تصطدم بحقيقة الهيمنة الاستعمارية: بالاستناد إلى تجربة «التقارب الاقتصادي» (البطيء) في سد الفجوة بين الاقتصادَين الفلسطيني والإسرائيلي خلال السنوات الخمسين الماضية، فوفقًا للبيانات المتاحة، ما زال الناتج المحلي الإسرائيلي في عام 2021 يعادل 13 ضعفًا من الناتج المحلي الفلسطيني، وهذا يعني أن الاقتصاد الفلسطيني في حاجة إلى عقود عديدة من الزمن لجسر الفجوة مع الاقتصاد الإسرائيلي.

عطّل هذا الواقع كافة الجهود الفلسطينية الرسمية والفردية والشعبية على طرفيَ الخط الأخضر لتحقيق درجة من الاستقلالية الاقتصادية عن المركز الإسرائيلي، ونمو اقتصادي معقول ومستدام وتوزيع عادل للدخل والثروة. وأقصى ما جرى تحقيقه من خلال علاقات التبادل الاقتصادي حتى الآن هو ظاهرة الثراء الفردي وغياب معالجة الإفقار الجماعي. في السياق ذاته، حتى الآمال التي رفع سقفها فترة طويلة اتفاق باريس الاقتصادي في اتجاه إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز ترابطه مع الاقتصاد العربي أو اقتصاد الداخل الفلسطيني، قد تحطمت وتبعثرت بفعل السياسات الإسرائيلية، وذهبت العديد من الجهود في مهب الريح واندثرت معها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني وأبقت اقتصاده مشوّهًا وضعيفًا.

وقد أوضحت نتائج البحث الميداني الذي أجري في إطار هذه الدراسة وجود صعوبات لدى المنشآت العربية داخل الخط الأخضر في تسويق المنتجات في المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967، وفي استيراد المواد الخام وفي تشغيل عمالة فلسطينية، وكذلك في الاستثمار والتعاون مع القطاع البنكي أو شركات التأمين الفلسطينية في مناطق ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية، فضلًا عن صعوبات مرتبطة بالحصول على تمويل وضعف الاتصال والتعاون مع الجهات الفلسطينية لتطوير المنشآت العربية في الداخل (غرف تجارية، اتحاد صناعات ومؤسسات حكومية). إن عدم الاستقرار السياسي، الأمني والاقتصادي في مناطق السلطة الفلسطينية يمثّل عامل ردع إضافي لاستثمار فلسطينيّي الداخل في الاقتصاد الفلسطيني المنتج أو في التسوق في مدنها. وهناك العديد من التعقيدات القضائية والإجرائية لتسجيل الشراكات أو امتلاكها وإدارة الحسابات المصرفية، وغياب منظومة دعم حكومي وضريبية لتشجيع الاستثمارات العربية في مناطق ولاية السلطة.

على الرغم من ذلك، فإن البعد الاجتماعي والثقافي المشترك الممتد عبر القرون، والانتماء القومي الواحد، للفلسطينيين على جانبَي الخط الأخضر لم يتبعثر ولم يندثر. ربما لم يظهر هذا التكامل الشعبي على نحو كافٍ أو متواصل جرّاء منعطفات1948 و1976 و1994، إذ إنه بقي كامنًا ومخزونًا في العقلية الفلسطينية. هذا ما تجلى خلال الهبّة الفلسطينية في أيار/مايو 2021، حيث تركت هذه المعركة التي شملت جميع فئات الشعب الفلسطيني أينما وُجدوا، رسالة قوية وواضحة تؤكد على الترابط بين الفلسطينيين على شطري الخط الأخضر، وبين الداخل المحتل والشتات، وأيضًا بين عناصر الحراك والتقدم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والحقوقي الفلسطيني. يحمل هذا الحراك في طياته بذور تعزيز للعلاقات الاقتصادية، تبحث عن بيئة لإنباتها وتقويتها، وهذا ما يدعو إلى التفاؤل. من هنا تظهر الأهمية المتجددة للبحث عن السبل الكفيلة لاستغلال

الفرص المتاحة وتذليل الصعوبات من خلال إيجاد **حاضنة موسعة وكبيرة للتعاون الاقتصادي والتكامل في الأدوار في الصراع مع الاستعمار**، تستجيب للمصالح التنموية العليا للشعب الفلسطيني أينما وُجد.

فالحقيقة هنا وجود سياسات إسرائيلية منفرة ومبعدة وتمييزية، وفي المقابل توجد نيات وتوجهات فلسطينية مشجعة وعضوية غير مسيرة، وساعية لتعزيز الترابط. ما يغلب طرف على آخر هو مدى جذب السياسات الإسرائيلية وتحكمها وقيودها للسيطرة على الموارد الفلسطينية وتوجيه الأنشطة الاقتصادية ورأس المال العربي لصالح الاقتصاد الإسرائيلي. يقابل ذلك مدى وعي الفلسطينيين بهذه الحقيقة والعمل على الحدّ من أثر السياسات الإسرائيلية، وهذا يتطلب بذل جهود فلسطينية كبيرة من كافة المستويات في التوجه إلى الاستثمارات الحقيقية التي تخدم المصلحة الفلسطينية. هذا بدوره يعني الاستفادة من الثراء الفردي لصالح الأفراد والمجتمع واستغلال كل ما هو متاح وقابل للتطبيق؛ بهدف تعزيز الترابط بين شطري الخط الأخضر.

فرص للتعاون أم التكامل؟

أظهرت نتائج المسح الميداني لـ 212 منشأة عربية منتجة في الداخل، وجود تبادل تجاري بين المنشآت العربية في الداخل والاقتصاد الفلسطيني. فمن جهة، تستورد المنشآت العربية في الداخل من مناطق السلطة الفلسطينية منتجات الصناعات الغذائية، والمنسوجات، والملابس، والجلد، والمنتجات البلاستيكية، ومواد البناء، والأثاث. في الطرف المقابل، أظهرت نتائج المسح أن الاقتصاد الفلسطيني يستورد من المنشآت العربية في الداخل منتجات المنشآت العاملة في الأنشطة التالية:

- صناعة الخشب وصناعة الورق
- صناعة المنتوجات الغذائية
- صناعة المنسوجات وصناعة الملابس وصناعة الجلد
- صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية وصناعة المطاط واللدائن
- صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى والمنتجات المعدنية الأساسية والمشكلة
- صناعة الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية والمعدات الكهربائية وإصلاح وتركيب الآلات والمعدات.

وقد أجمعت نتائج الأبحاث على طرفي الخط الأخضر على أن التوسع والتنوع اللذَين شهدتهما العلاقات الاقتصادية بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر، وتحديدًا خلال العقد الأخير، لم يرتقيا إلى حد التكامل والتنسيق أو تقاسم الأدوار، فقد بقيت العلاقات الاقتصادية فيما بينهم على اختلاف أشكالها وأنماطها رهينة للسياسات الإسرائيلية والحالة الأمنية والمنفعة الاقتصادية، إضافة إلى مجموعة من التحديات الأخرى، التي ارتبطت بالأساس بضعف السياسات الحكومية المتعلقة بتعزيز العلاقة الاقتصادية مع فلسطينيّي الداخل، وضعف البيئة الاستثمارية في فلسطين، والمخاوف المرتبطة بالتداخل بين رأس المال الإسرائيلي والفلسطيني في الداخل وإشكالية التطبيع، فضلًا عن المخاوف المرتبطة بتدفق رأس المال العربي إلى الضفة الغربية.

لكن دراستنا أظهرت عددا من الفرص ذا جدوى اقتصادية تنموية وتجارية، في انتظار تذليل عقبات إدارية وتنظيمية وسياساتية لإطلاقه بنجاح؛ ما يستدعي إعادة التفكير في مداخل لتغيير الوضع القائم الذي

يمثل خطرا، وفي هذه المرحلة في تاريخ الصراع الطويل مع الصهيونية، على وحدة الشعب الفلسطيني وقضيته. بمعنى، يتطلب التحدي الاقتصادي الفلسطيني بذل الجهود الصحيحة، وكل بحسب دوره، لجذب الاستثمارات وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين طرفي الخط الأخضر.

قبل عرض تفاصيل التوصيات السياساتية نتيجة هذه الدراسة المستفيضة، من المهم العودة إلى السؤال التأسيسي لهذا البحث، وهو هل هناك آفاق للتعاون الاستثماري؟ وهل التوجه نحو شكل من التكامل الاقتصادي ممكن بين طرفي الخط الأخضر؟

ليس من السهل الإجابة إجابة قاطعة عن هذا السؤال، آخذين في الاعتبار سنوات الفصل القصري التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، في محاولة إبقاء تبعية الاقتصاد الفلسطيني للإسرائيلي وعرقلة خلق أيّ كيان اقتصادي للفلسطينيين في الداخل. أضف إلى ذلك غياب الرؤية لأي شكل من أشكال التكامل لدى صانعي القرار عند الطرفين، حيث إن واقع العلاقة الاقتصادية يسير إما وفق قوى السوق التي تدفع عشرات الآلاف من فلسطينيّي الداخل للتسوق والسياحة في المدن الفلسطينية نتيجة لانخفاض الأسعار، وإمّا بسبب سياسات التمييز العنصري التي تنتهجها إسرائيل ضد المواطنين العرب في الداخل خاصة في قطاع التعليم. أضف إلى ذلك البعد القومي والثقافة المشتركة وصلة القرابة بين العديد من العائلات على جانبي الخط الأخضر. أي إن العلاقة الاقتصادية القائمة رغم سياسات الفصل، غير ممأسسة بشكل أو بأخر ولا تسير وفقط خطط أو استراتيجيات ولا يوجد تنظيم من جانب الحكومة الإسرائيلية أو الفلسطينية لهذه العلاقات في إطار قانوني أو سياساتي.

ربما يعود ذلك إلى حالة التخبّط التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني خاصة خلال السنوات الأخيرة نتيجة للضائقة المالية وضعف السياسات الاقتصادية المحلية والآثار التقييدية لفترة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-). كما تعددت الأطر التنظيمية القيادية والأهلية الخدمية (قطرية، قطاعية، مناطقية، محلية) داخل الخط الأخضر، من دون وجود مرجعيات اقتصادية محددة، أو تخطيط اقتصادي بعيدا عن الاندماج القصري أو الطوعي مع الاقتصاد الإسرائيلي. رغم بعض المبادرات التي تقوم بها بعض الجهات في الداخل لتنظيم مؤتمرات ومعارض اقتصادية بوجود جهات تمثيلية فلسطينية، فإنها في معظمها تأتي في إطار مبادرات على نطاق ضيق من بعض المؤسسات في الجانبين من دون التنسيق في سياق استراتيجية فلسطينية - فلسطينية مشتركة.

وأفادت عدة دراسات تناولت موضوع الاقتصاد العربي في الداخل بأنه من العبث الاعتقاد بإمكانية إنشاء كيان اقتصادي فلسطيني داخل الخط الأخضر غير معتمد على الاقتصاد الإسرائيلي وقوانينه ومجرياته، خاصة في ظل عدم منح الحكومة الإسرائيلية موارد كافية للمناطق العربية في الداخل تمكّنها من التطور على نحو مستقل عن الاقتصاد الإسرائيلي؛ بغرض تكريس اعتماد الفلسطينيين في الداخل على الاقتصاد اليهودي، والسيطرة عليهم والاستفادة منهم بوصفهم قطاعًا للأيدي العاملة الرخيصة أو المتدنية نسبيًا، ومنع وجود أيّ كيان اقتصادي مستقل لهم، أي بسبب تنوع التحديات التي يفرضها الاحتلال فإنه يتبادر إلى الأذهان أنّ هناك صعوبة كبيرة في وجود استثمارات وعلاقات تجارية.

يمكن أن نستنتج من خلال الأقسام السابقة أن بناء شراكة حقيقية ونوع من التكامل الاقتصادي بين طرفي الخط الأخضر لا يعتبر أمرًا غير واقعي أو من المستحيل تحقيقه. فقد أكدت العديد من المؤشرات التي عُرضت في الدراسة أن العلاقة الاقتصادية بين الجانبين قائمة بأشكالها المختلفة، وتنمو خلال السنوات الأخيرة من دون توجيه أو تسهيل، بل رغم العقبات، وإن كان على نحو بطيء ومتذبذب. إلا أن تطوير العلاقة الاقتصادية

وديمومتها لتصبح رافعة أساسية للاقتصاد في الجانبين في متناول اليد. لكن، ذلك يتطلب توافر مجموعة من العوامل ومعالجة العديد من الفجوات الحالية التي توصلت إليها نتائج أبحاثنا المختلفة.

إن غياب المأسسة وخطط العمل والاستراتيجيات لا يقتصر فقط على الجهات الحكومية في الجانب الفلسطيني، بل يشمل أيضًا معظم الجهات التمثيلية الأخرى للاقتصاد الفلسطيني، من غرفٍ تجارية واتحاداتٍ صناعية والجهات التمثيلية الأخرى للقطاع الخاص. اتخذت بعض البلديات خاصة في المدن التي تشهد حركة تسوق نشطة من فلسطينيّي الداخل بعض الإجراءات التي من شأنها توفير وسائل الراحة وتسهيل حركة التنقل للزوار من الداخل ومتابعة الأسواق باستمرار للحفاظ على مستويات الأسعار وتجنب استغلال التجار. إلا أن هذه الإجراءات تبقى محدودة جدًا ولم تتضمن أيّ خطوات فعلية لتحسين البيئة الاستثمارية أو التسويقية، أو توفير خارطة للفرص الاستثمارية الممكنة في المدن الفلسطينية، أو المساهمة في إزالة العقبات القانونية والإجراءات المصرفية التي تحدّ من جذب الاستثمارات من الداخل.

التوصيات السياساتية

إن تعزيز العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري الفلسطيني - الفلسطيني على المديين المتوسط والبعيد، يتطلب قبل كل شيء، من الحكومة الفلسطينية والجهات الفاعلة على طرفي الخط الأخضر، الالتزام بصياغة سياسات فعّالة وعاجلة، تهدف بالأساس إلى تسهيل عمليات التبادل التجاري وتنظيمها وتساهم في توسيعها، ذلك شرط مسبق ومحوري في بناء عملية الترابط الاقتصادي وتثبيت المصالح المشتركة.

دور الحكومة الفلسطينية

يقع على عاتق الحكومة الفلسطينية العبء الأكبر في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر. ويتمثل دورها الرئيس في مأسسة هذه العلاقة وتنظيمها، والنظر إليها باعتبارها هدفًا استراتيجيًا يجب السعي إلى تحقيقه؛ مدركةً أنّ المناطق العربية الفلسطينية في الداخل تتمتع بعناصر تكاملية طبيعية مع الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة وتوفّر أصولًا مشتركة للتكامل الاقتصادي والتنمية الشاملة المشتركة للشعب الفلسطيني على المدى الطويل، ومدركةً أيضًا أهمية/ ضرورة استغلال الميزان الديموغرافي لصالح الاقتصاد الفلسطيني، والاستفادة من تراكم رأس المال البشري والاجتماعي والمؤسسي للفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر. ما يشكّل نوعًا من المواجهة لسياسة التمييز التي تنتهجها إسرائيل تجاه الفلسطينيين بغضّ النظر عن كونهم مواطنين إسرائيليين أو من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، ووسيلة للوقوف أمام التحديات التنموية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

لترجمة هذه الأهداف والنيات على الأرض، ينبغي للحكومة الفلسطينية على المدى القريب أن تدرج تقوية أواصر العلاقات الاقتصادية بين الفلسطينيين على شطري الخط الأخضر ضمن أجندة السياسات الوطنية. إلى جانب ذلك، هناك مجموعة من التدخلات يجب على الحكومة الفلسطينية القيام بها خلال الفترة القريبة من شأنها أن تعمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر. وفي الإمكان جمع هذه التدخلات في النقاط التالية.

أولاً: دعم قنوات التكامل الاقتصادي بين الفلسطينيين وتشجيعها على طرفي الخط الأخضر

- تعدّ حركة السلع والبضائع (التجارة الخارجية) بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، إضافة إلى حركة السكان بهدف العمالة أو الاستهلاك أو الاستثمار من أهم قنوات التكامل بين الفلسطينيين على جانبَي الخط الأخضر. هنا يأتي دور الحكومة الفلسطينية بالتدخل بحسب إمكاناتها ونطاق تحكمها لتسهيل التدفقات الاقتصادية بين الجانبين عبر هذه القنوات.

ثانيًا: تحسين البيئة الاستثمارية وإجراء تعديلات على القوانين الاستثمارية الحالية:

- العمل على تعديل القوانين الاستثمارية حيث يلزم بما يضمن تحسين المنظومة الاستثمارية في البلاد ويشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية.
- فيما يتعلق بفلسطينيّي الداخل على وجه الخصوص، يجب أن تشمل التعديلات على قانون الاستثمار امتيازات لهم، من خلال منحهم معاملة تمييزية من المستثمرين الأجانب وتحفيزات استثمارية.
- لعل من أهم الخطوات العاجلة التي يجب أن تقوم بها الحكومة الفلسطينية على الأرض لتعزيز استثمارات فلسطينيّي الداخل، ما يلي:
- إزالة كافة المعوقات التي يواجهها فلسطينيو الداخل عند شراء عقارات في داخل الضفة الغربية، بما يزيل المخاوف المحتملة لدى الجهات الرسمية الفلسطينية من تدفق رأس المال الاستثماري العربي إلى مناطق السلطة الفلسطينية، تحت ذريعة تسريب للأراضي إلى جهات استيطانية، أو أنشطة غسيل الأموال.
- تخفيف العقبات والقيود المفروضة على تسجيل استثمارات فلسطينيّي الداخل بمختلف أشكالها، والترخيص لها.
- إعطاء فلسطينيّي الداخل إعفاءات ضريبية ومزايا تفضيلية، وذلك بغرض تشجيعهم على توسيع أنشطتهم الاستثمارية في المناطق الفلسطينية، وتحديدًا في المشاريع المرتبطة بالأنشطة الإنتاجية في المناطق الحدودية.
- أن يعكس الخطاب الرسمي الفلسطيني مدى اهتمام الحكومة الفلسطينية باستثمارات فلسطينيّي الداخل في مناطق السلطة الفلسطينية وسعيها في تذليل العقبات التي تحول دون ذلك.
- انخراط فلسطينيّي الداخل في المنظومة المصرفية الفلسطينية، وتسهيل حصولهم على تسهيلات بنكية لمباشرة أنشطتهم التجارية والاستثمارية في مناطق السلطة الفلسطينية.
- تخصيص وحدة حكومية لمتابعة المشاكل المرتبطة بالعلاقات الاقتصادية بين الفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر، ومعالجتها، كالمشاكل المرتبطة بالتسجيل والترخيص، والمعاملات المالية، والإرجاعات الضريبية.

ثالثًا: الاستثمار في البنية التحتية وتخصيص الأراضي والحيز العام الملائم لتطوير المصالح الفلسطينية المشتركة

- إن قصور البنية التحتية شكّل عائقًا كبيرًا أمام تنمية الاقتصاد الفلسطيني. فكثير من المناطق لا تتوافر فيها خدمات ومنشآت البنية التحتية على النحو المطلوب في فلسطين. ويعزى ذلك بصورة رئيسة

إلى عدم توفير الاستثمار العام، والقيود على استخدام الأراضي في مناطق (ج) في الضفة الغربية. ومن ثمّ، يجب على الحكومة الفلسطينية تعزيز الاستثمار في البنية التحتية وتخصيص الأراضي والحيّز المادي اللازم، وذلك لأثره الإيجابي الكبير المحتمل في توسيع الأنشطة الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية لفلسطينيّي الداخل في مناطق السلطة الفلسطينية.

- أكدت الأبحاث الميدانية أن الاستثمارات التشاركية بين الفلسطينيين كان في الإمكان أن تزداد لو وُجدت في هذه المحافظات مناطق صناعية. بناءً عليه، يجب أن تشجع الحكومة الفلسطينية إنشاء مدن صناعية مناسبة لاجتذاب استثمارات فلسطينية من الداخل، خاصة في محافظتَي نابلس والخليل.
- إن عدم توافر الغرف الفندقية الكافية في شمال الضفة الغربية يحدّ من حجم المشتريات، فتوافرها كان سيتيح لفلسطينيّي الداخل فرصة المبيت أيامًا إضافية، وهذا سينعكس إيجابيًا على الحركة التجارية في هذه المناطق، ومن هنا، يجب على الحكومة الفلسطينية اتخاذ الإجراءات اللازمة بما يسهّل إقامة فنادق جديدة في شمال الضفة الغربية ويشجع عليها، وهذا بدوره يتيح فرصًا استثمارية جديدة.
- في ظل الضائقة المالية، فإن الحكومة الفلسطينية مضطرة إلى البحث عن التمويل بطرق مبتكرة تتيح مصادر جديدة للنمو. من ذلك إنشاء صندوق استثماري (أو آلية استثمارية تمويلية متخصصة)، هدفه الأساسي دعم العلاقات بين الفلسطينيين وتعزيزها على جانبَي الخط الأخضر، يساهم في تمويله رجال الأعمال والقطاع الخاص في الجانبين، إضافة إلى رجال الأعمال الفلسطينيين في الشتات.

رابعًا: تطوير منظومة القوانين الفلسطينية المتعلقة بحل النزاعات

أظهرت المقابلات الميدانية أن عددًا من الغرف التجارية في الضفة الغربية أدّت دورًا لافتًا في تنظيم العلاقة التجارية والاقتصادية بين الجانبين أثناء تدفق فلسطينيّي الداخل للتسوق داخل الضفة الغربية. لكنها في بعض الأحيان تواجه صعوبات في حل النزاعات بين كلا الجانبين، من قبيل الاختلافات الناشبة عن الاستغلال والتلاعب في الأسعار، وعدم اتفاق التجار من الجانبين على السعر النهائي، إضافةً إلى الفوارق الناجمة عن الاختلافات الثقافية وأسلوب الحياة اليومي بين الجانبين.

حل هذه النزاعات يتطلب فرض القانون وهذا يتطلب تدخلًا حكوميًا واضحًا من خلال اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة التي تعمل على ضبط الأسواق. من زاوية أخرى، تظهر هذه النزاعات ضرورة تطوير منظومة القوانين الفلسطينية لتشمل حلولًا واضحة وعادلة يمكن اللجوء إليها أثناء نشوب الخلافات بين الجانبين.

خامسًا: تطوير قاعدة بيانات مشتركة حول الفرص الاستثمارية المتاحة

إن نقص المعلومات أو غياب معلومات دقيقة ورسمية حول حجم التبادل الاقتصادي بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، تضمّن عدة إشكاليات تعيق تعزيز العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية على جانبي الخط الأخضر، أبرزها: الانعكاسات السلبية المحتملة في الأسواق الفلسطينية للتدفقات النقدية لفلسطينيّي الداخل إلى الضفة الغربية، والتداخل بين رأس المال الإسرائيلي والفلسطيني وإشكالية التطبيع. تطرّقت دراستنا جزئيًا إلى هذه الإشكاليات، لكن نتائج المسح لا تعكس الصورة النهائية لكافة المنشآت العربية في الداخل لأنها لم تشملها كلها. إن نقص المعلومات حول الفرص الاستثمارية في مناطق السلطة الفلسطينية كان عائقًا حقيقيًا أمام استثمار رأس المال العربي في الداخل في مناطق السلطة الفلسطينية.

- للتخفيف من الإشكاليات المرتبطة بنقص البيانات، يوصى بأن تعمل الحكومة على تكليف الوزارات ذات العلاقة بتطوير قاعدة بيانات مشتركة تشمل كل المنتجات والمواد الأولية اللازمة في الصناعة، والتي يعود مصدرها بالأساس إلى فلسطينيّي الداخل.
- كما يجب أن تعمل الحكومة وأجسامها المالية والاستثمارية (صندوق الاستثمار، سلطة النقد) والوزارية المختلفة (المالية، الاقتصاد الوطني، الزراعة، السياحة، القضاء، الحكم المحلي، دائرة الأراضي) على متابعة ملف هذه العلاقة وعلى تطوير خطابها وتنسيقه للترويج على نحو أكبر للفرص الاستثمارية المتاحة لفلسطينيّي الداخل.

دور الجهات العربية الفاعلة داخل الخط الأخضر

يأتي على رأس التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي في الداخل، غياب هيئات أو جمعيات اقتصادية تمثيلية (للمنتجين، وللمستهلكين، ... إلخ). يرافق ذلك غياب رؤية اقتصادية جماعية واضحة التوجهات والمعالم، وهذا يُعزى بالأساس إلى سياسات الحكومات الإسرائيلية والتمييزية تجاه المجتمع العربي في الداخل. تشكّل سياسة الدولة المعادية للتنمية العربية الذاتية عائقًا جوهريًا أمام توسّعها ونموّها على الصعيد المحلي أو التوسع داخل الاقتصاد الإسرائيلي، وحتى على صعيد زيادة النشاط الاقتصادي والتجاري مع الاقتصاد الفلسطيني في مناطق السلطة الفلسطينية.

للتغلّب على هذه التحديات التي تواجهها المنشآت العربية والاقتصاد العربي في الداخل عمومًا، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج الخاصة بقضايا تمكين الاقتصاد العربي في الداخل وبنت عليها التوصيات بغرض بناء اقتصاد فلسطيني متين ومتماسك في الداخل، من منطلق أهمية التعاون والتشبيك الاقتصادي مع الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع؛ لما له من نفع اقتصادي واجتماعي على الطرفين في سياق الانفكاك الفلسطيني من التبعية الاستعمارية لإسرائيل من جهة، ولما فيه من أبعاد وطنية تخدم المصالح السياسية للفلسطينيين في كل مناطق فلسطين التاريخية، وتساهم في إعادة التحام الفلسطينيين ورأب التصدع في نسيجهم الاجتماعي.

من جهة أخرى، هناك مجموعة من الحلول التي من شأنها أن تساهم في الحدّ من المعوقات وأسباب تردي الوضع الاقتصادي العربي في الداخل، وتعزز فرص تكامله مع الاقتصاد الفلسطيني:

- ضرورة إنشاء صندوق للمنح، لتشجيع الشباب العربي في الداخل على التعلم في المجالات التي تعاني نقصًا في الصناعات العربية، وتطوير قطاع الهايتك العربي باعتباره قطاعًا واعدًا ومحركًا، والتركيز على فكرة إقامة صناعة الهايتك (قريبًا من المنزل).
- عدم الاعتماد على مشاريع التعاون والمبادرات المشتركة مع أطراف حكومية إسرائيلية، لأنها أثبتت فشلها وعدم قدرتها على النهوض بالاقتصاد العربي، ولا تحقق الآمال بالمساواة بل تعمق التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.
- من الضرورة مواصلة تجربة «مؤتمر القدرات البشرية» حيث نظمت لجنة المتابعة العليا العربية أربعة مؤتمرات قطرية لها في الفترة 2016 - 2021، جمعت الطيف الواسع من خبراتٍ ونخب علمية من الداخل وكذلك من الأرض المحتلة، في دراسة رزمة شاملة من القضايا التنموية والحقوقية والمجتمعية المهمة وفي وضع السياسات الواجبة تجاهها على جدول أعمال القوى والفعاليات في الداخل.

- إقامة شراكات عربية في الصناعات هدفها تقليل المخاطر، وتوزيعها على المستثمرين، من خلال تجنيد الأموال من العالم العربي والإسلامي، مع إقامة جسم يساعد على الانفتاح والولوج إلى العالمَين العربي والإسلامي، وأهمية توثيق العلاقات الاقتصادية في مجال الخبرات والتكنولوجيا مع الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، لغاية الاستفادة من البنى المؤسساتية المتطورة (نسبيًا).
- حلّ المشاكل المرتبطة بالتطبيع من خلال حملات توعية توضح ما يندرج ضمن خانة التطبيع السياسي والاقتصادي مع إسرائيل، وما يندرج ضمن العلاقات التجارية والاقتصادية بين الفلسطينيين على جانبَي الخط الأخضر.
- قدّمت الدراسة رؤى استراتيجية لتدعيم صناعة الهايتك في الوسط العربي، تقوم في مجملها على أربعة محاور متكاملة: التربية والتعليم، ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، والسلطات المحلية العربية والبنى التحتية، وتشجيع الاستثمار.

دور السلطات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني على طرفي الخط الأخضر

يقع على عاتق كل من السلطات المحلية، والمنظمات المحلية غير الحكومية، إضافة إلى النخب الثقافية، في كل مناطق فلسطين دور استراتيجي، ربما أهم وأشد تأثيرًا من الدور الحكومي المركزي، في عملية تغيير المزاج العام للفلسطينيين في مسألة دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين، وتغليب العنصر الوطني والاجتماعي على الإقليمية الضيقة، من أجل إنجاح هذه الجهود. كما أن هذه العلاقات إذا ما جرى توجيهها وتطويرها على النحو الصحيح، من شأنها أن تخدم استراتيجية المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل التي تطالب بها حركات المقاطعة والقوى الشعبية، وتساهم في تشجيع الاعتماد على المنتجات والسلع المحلية والفلسطينية الآتية من الداخل، على نحوٍ يعزز محاولات الانفكاك وتخفيض الفجوة/ العجز في الميزان التجاري الفلسطيني مع إسرائيل بالنسبة إلى السلطة الفلسطينية، ويساهم في توفير الفرص اللازمة لبناء مشاريع إنتاجية تساعد في خلق الاكتفاء الذاتي المرجوّ.

على صعيد السلطات المحلية، هناك العديد من الأدوار التي يجب عليها القيام بها، يأتي في مقدمتها، القيام بحملات توعية حول أهمية التكامل الاقتصادي في بناء اقتصاد عربي قوي داخل الخط الأخضر، على سبيل المثال:

- للتعريف بالفرص الاستثمارية الممكنة والمتاحة، يمكن تنظيم عدة مؤتمرات ولقاءات بين رجال الأعمال من الجانبين، كذلك من المفيد تنظيم مؤتمرات ومعارض في الداخل المحتل أو في مناطق السلطة الفلسطينية تعرض أهم المنتجات لكلا الجانبين، وذلك لتشجيع تسويق المنتجات الفلسطينية في الاتجاهين.
- بخصوص تشجيع السياحة في كلا الاتجاهين، يمكن تجهيز خارطة شاملة لكافة أنواع السياحة الترفيهية والدينية والتعليمية في كل جانب، وتشمل هذه الخارطة أيضًا المطاعم والمدن، والفنادق في كل جانب.
- عقد شراكات مع الجامعات الفلسطينية في مجالات الريادة والابتكار.
- تعزيز العلاقات العلمية والتقنية بين أبناء الشعب الفلسطيني، من خلال إنشاء لجان عمل مركبة من فئات الشعب الفلسطيني ومكوناته، بهدف تبادل الخبرات وتعزيز العلاقات وتوفير الفرص الاستثمارية.

- عقد ورش عمل ولقاءات دورية بين المهندسين والمطورين الفلسطينيين العاملين في مجال الهايتك، للعمل على التشبيك المهني والعملي بين شركات الهايتك الفلسطينية من أجل رفع كفاءة المهندسين، وتنمية صناعات الهايتك الفلسطينية.
- توفير الميزانيات والموارد المالية من أجل إقامة الدفيئات الصناعية ومراكز التكنولوجيا، والاستثمار في البنى التحتية للبلدات الفلسطينية في الداخل، مع إقرار تسهيلات ضريبية تمنح لشركات صناعة الهايتك.

دور القطاع الخاص في الضفة الغربية وفي البلدات العربية في إسرائيل

- سيؤدي القطاع الخاص في الجانبين دورًا محوريًا في عملية توجيه الطاقات الاستثمارية والتسويقية وتوجهات المستهلكين الفلسطينيين، وتشاركيًا من خلال عمليات الشراكة في الفرص الاستثمارية التي يمكن أن تتوافر من وراء تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الفلسطينيين وتطويرها. هذا بدوره يتطلب تشكيل هيئة مشتركة (لجنة فنية، أو غرفة تجارية أو مجلس أعمال) على مستوى رجال الأعمال البارزين في كلا الجانبين، ورؤساء البلديات التي لها منشآت ممن جرى التعرف عليها من خلال المسح. يمكن لمثل هذه الهيئة دراسة الفرص الاستثمارية المتاحة، خاصة في القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية لدى الجانبين، كالسياحة والتعليم والصناعة والزراعة والصحة والتكنولوجيا، وتعمل على بلورة الأفكار الاستثمارية وتحويلها إلى مشاريع قائمة على الأرض.
- إقامة شراكات فلسطينية - فلسطينية في مختلف المجالات، خاصة في قطاعات الصناعات المختلفة، وذلك بهدف تقليل المخاطر، وتوزيعها على المستثمرين، وأيضًا إقامة شراكات فلسطينية - فلسطينية في مجال التقنية العالية (إنشاء شركات ناشئة في هذا المجال ودعمها).
- وضع استراتيجيات وخطط بناءة للاستفادة من الأموال المتراكمة في صناديق التقاعد والتوفير، والتي يدخرها الفلسطينيون في البنوك الإسرائيلية، أو يقومون باستثمارها في البورصة الإسرائيلية بحيث لا تعود بأي فائدة على الاقتصاد العربي؛ وذلك للاستفادة من إيجابيات البيئة الاستثمارية في مناطق السلطة الفلسطينية التي أظهرتها نتائج المسح الميداني (الأيدي العاملة رخيصة، والمواد الخام رخيصة، الوصول إلى الأسواق العربية)، هذا بدوره سيساعد على تعزيز مسارات الإنتاج والتخصص في كلا الجانبين على أرضية المزايا النسبية في الإنتاج.
- إقامة معارض للترويج لمنتجات الصناعات الفلسطينية على طرفي الخط الأخضر وإبراز جودتها، وذلك بغرض تشجيع المستهلك الفلسطيني في كلا الجانبين على شراء المنتج الفلسطيني.
- تطوير الموارد البشرية، من خلال عقد ورش تدريبية مشتركة تقدم الدعم التقني والمهني، وذلك للاستفادة من الخبرات الموجودة في الجانبين.
- زيادة اعتماد المشغلين في الداخل على العمال من الضفة الغربية في كافة القطاعات الاقتصادية، خاصة مع مشكلة نقص العمالة التي تواجهها نصف المنشآت العربية في الداخل، مقابل الاستفادة من خبرات فلسطينيّي الداخل في مجالات الهايتك والهندسة، والزراعة، وبعض القطاعات الصناعية.
- زيادة التعاون بين الجانبين في مجال النقل والاستيراد، فمع وجود قطاع نقل نشط في الداخل سيخلق فرص عمل إضافية للمنشآت الفلسطينية في الداخل العاملة في مجال النقل، ومن جانب آخر سيعمل على تقليص تكاليف الشحن والنقل على التجار من الضفة الغربية.

خلاصة

صمم في قرار الأمم المتحدة 181 عام 1947، عصا انطوت على تقسيم فلسطين دولتين عربية ويهودية، بموازاة جزرة في شكل صيغة اقتصادية للتعايش السلمي (المفترض)، اقتضت إنشاء «اتحاد اقتصادي» متكافئ. مثل هذه الصيغة تعتبر من أرقى أشكال التكامل والاندماج الإقليمي بين الدول تضمن المساواة والتكامل والتقارب بين أعضائه الأقل والأكثر تقدمًا (كما في الاتحاد الأوروبي مثلًا). لكن سرعان ما أدت أقدار التاريخ إلى تعثر تلك الرؤية النظرية وحل محلها الواقع الاستعماري لسيطرة دولة إسرائيل على كامل تراب فلسطين منذ 1967. لم تقم دولتان يجمعهما اتحاد اقتصادي، بل أقيمت دولة يهودية بسطت سيادتها الاقتصادية الحصرية من خلال إخضاع جميع المناطق العربية على طرفي الخط الأخضر، لنظامها التجاري والمالي والنقدي الخاص – أي إلى اتحاد اقتصادي قسري وغير متكافئ. من هنا تبرز الضرورة ليس فقط إلى مسار استراتيجي من العمل على تصحيح شروط هذا الاتحاد الاقتصادي المشوه، بل أيضًا إلى أن تحقيق ذلك لن يكون ممكنًا من دون العمل على تقوية النسيج الاقتصادي الفلسطيني المشترك في مواجهة المركز الإسرائيلي.

إن مسار التنمية الاقتصادية الفلسطينية سيبقى، كعادته، خاضعًا للضرورات السياسية والحقائق على الأرض. لذا ستحتفظ المرحلة المقبلة من الصراع الطويل بشأن الأرض والسكان والموارد بين فلسطين وإسرائيل ببعدٍ اقتصادي مهمّ، بل مركزي. على أي حال، يبدو مفهوم العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية - الفلسطينية التي حددها اتفاق أوسلو (والذي ظل سائدًا منذ ذاك) هامشيًا في ضوء تجربة فلسطينيّي الداخل، والحقائق الاستعمارية على الأرض، والصمود البشري الفلسطيني، التي يسوغها الصراع المستمر.